مجلة الدراسات الفقهية والقضائية ● مجلد: 07، عدد: 02 (2021م) ● ص ص211 – 224
EISSN 2588-2481 ISSN 2477-9806 -

تمكين المرأة اقتصاديا: توجه نحو التنمية

Economic empowerment of women: Approach to development

د. نجيبة بادي بوقميجة *
جامعة الجزائر 1 .
n.boukemidja@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/05 تاريخ القبول: 2021/05/29 تاريخ النشر: 2021/12/15

ملخص: استدعت الضرورة مؤخرا، إلى التوجه أكثر نحو حماية الحقوق المتعلقة بالنوع. ومن بين المواضيع ذات الصلة نجد التمكين الاقتصادي للمرأة. وذلك نظرا لأهمية هذا الموضوع في تحقيقه للتنمية، في ظل تجسيد مبدأ المساواة، ومبدأ تكافؤ الفرص.

ومن المؤكد أن تحقيق التنمية بدون الاهتمام بقدرات البشر ومشاركتهم في إحداثها يعد عاملا كابحا لقوى المجتمع المنتجة؛ لأن التنمية المستدامة تعتمد اعتمادا أساسيا على القدرات البشرية، وتشكل المرأة في أغلب الأحوال نصف هذه القدرات البشرية، وبالتالي للوصول إلى التنمية داخل المجتمع لا بد من مشاركة كل الكفاءات، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة تمكين المرأة اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: التمكين؛ المرأة؛ الاقتصادي؛ التنمية؛ المساواة؛ التفعيل.

Abstract: Recently, the need has given rise to a trend towards the protection of gender rights. Among the related issues we find the economic empowerment of women. This is due to the importance of this issue in its achievement of development, in the light of the incarnation of the principle of equality and the principle of equal opportunities.

It is certain that achieving development without worrying about human capacities and their participation in its creation is a dissuasive factor for the productive forces of society, because sustainable development depends

* المؤلف المراسل.

fundamentally on human capacities and women constitute in most cases half of these capacities. In order to achieve development within society, the participation of all skills. This can only be achieved by increasing the economic empowerment of women.

the economic empowerment of women.

key words: Empowerment; women; economy; development; equality; activation

1. مقدمة

المرأة هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات، حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن. فمكانة المرأة تعتبر اليوم معيارا مهما، يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحمله من قيم ومبادئ. حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها، ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة إشراك المرأة في التنمية؛ لأنها تشكل نصف قوة المجتمع، وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها[1].

وقد حدد منهاج عمل بكين ستة أهداف استراتيجية فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، تشمل تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمل الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية، وتسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة، بالإضافة إلى توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول للأسواق والمعلومات والتكنولوجيا، وأخيرا القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التميز في العمل وتعزيز الموائمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال. وعلى الرغم من التقدم الكبير في جوانب كثيرة من مجالات تمكين المرأة لاسيما في جانبي التعليم والصحة، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لاتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة، يركز على الأبعاد الاقتصادية للتمكين؛ إذ تحتاج المرأة إلى أن تتاح لها فرص الحصول والوصول إلى الخدمات المالية، والرسمية[2].

وبالتالي فإن الإشكالية تتعلق بمدى تأثير التمكين الاقتصادي للمرأة على التنمية داخل المجتمع.

الإجابة عن الإشكالية تكون وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: الاهتمام بتمكين المرأة لتجسيد المساواة

المطلب الأول: خلفية الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا

المطالب الثاني: التمكين الاقتصادي كآلية لتجسيد المساواة

المبحث الثاني: آليات تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة

المطلب الأول: التفعيل في الإطار الدولي

المطلب الثاني: التفعيل في الجزائر

2. المبحث الأول: الاهتمام بتمكين المرأة لتجسيد المساواة

من بين الأهداف الرئيسية لتمكين المرأة اقتصاديا، نجد المساواة مع الرجل، وذلك في إطار حماية النوع عموما، وليس حماية المرأة بمعزل عن الرجل (المطلب الثاني).كما أن هذا الاهتمام أتى وفق خلفية تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية (المطلب الأول).

2. 1. المطلب الأول: خلفية الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا

بخصوص تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة يجب الرجوع والاستشهاد بأهداف الألفية للتنمية التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث باتت هذه الأسباب المرجع العالمي لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية.

حيث وفي البند الثالث لأهداف الألفية الذي يؤكد على:" تعزيز المساواة بين الجنسين لمحاربة الفقر والتعليم الأساسي للجميع وتمكين المرأة ". كما أنه حسب مكتب العمل الدولي، فتمكين المرأة اقتصاديا يعني: "انتشالها من العمل متدني الأجر ومنحها فرص عمل أحسنUNDP) . "

أما حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه يشمل توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوقي (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية وحرية التصرف بالأرض)، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية (تطوير آليات تعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار).

لذلك يعتبر تمكين المرأة أهم مؤشر للتنمية الاقتصادية للبلدان، حيث أثبتت

الدراسات أن النساء تخصص نسبة كبيرة من أرباحهن لإنفاقها على العائلة والأهل .ومن هنا وجد أن دعم دور المرأة في الاقتصاد يساعد على تخطي الأزمة المالية والاقتصادية، كما يعتبر جد ضروري للتأثير على النمو الاقتصادي[3].

وقد بدأ الاهتمام بموضوعات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وعلاقتها بالنمو الاقتصادي منذ الثمانينات. حيث اتجهت الدراسات الاقتصادية في هذه الفترة للربط بين مؤشرات المساواة النوعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، بهدف بناء سياسات اقتصادية تراعي وتؤثر إيجابا على قضايا المرأة. وقد أثارت هذه القضايا وما زالت جدلا واسعا بين مؤيد لأهمية التمكين والمساواة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبين مهمش لهذا الدور. فمن ناحية يرى بعض الباحثون أن قضايا مثل التمكين وتحقيق المساواة بين النوعين وإن كانت مهمة كقضايا حقوقية أو إنسانية إلا أن أهميتها الاقتصادية في رفع الكفاءة ومستويات الرفاهة وتحقيق التنمية محدودة ومرتبطة بالاقتصادات ذات الطبيعة الهشة أو الضعيفة، والتي تحتاج إلى إصلاحات هيكلية كاملة تتعدى ولا تقتصر على قضايا المساواة.

من ناحية أخرى، يرى الاتجاه الثاني أن لتحقيق العدالة بين النوعين وتمكين المرأة أثرا كبيرا على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن أهمها النمو الاقتصادي. فلتقليل التفاوت وتحقيق التمكين أثرا في الأجل الطويل على كفاءة سوق العمل كما أنه يساعد على الوصول إلى مستويات التشغيل الكامل لكل الطاقات والإمكانات الممكنة في الدولة.

إلا أن هذا الأثر يعتمد على عدة عوامل منها طبيعة الهياكل الاقتصادية للدولة) متقدمة أم غير متقدمة، صناعية أم زراعية... (ومكمن التفاوت فيها الدخل، التعليم، حقوق الملكية[4])...

وبعد الاهتمام ظهر التمكين الاقتصادي كمفهوم حديث في التسعينيات من القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال:

- تمكين النساء من التحكم أي توفير الخيارات والبدائل.

- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي.
- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء.
- تمكين النساء من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن.

حيث أن توجه تمكين المرأة ليس عملية مباشرة وتلقائية، وإنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها أمدا طويلا. فإن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة، ولكننا نركز على ثلاثة آليات رئيسية تساهم في إحداث عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وهي:

- زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة: يقصد بذلك توزيع ميادين عمل النساء، بمعنى جعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة على مستوى السياسات، وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات.

- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية: إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويعزز احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء، فضلا عن ذلك فإن امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء أرس مالها البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية.

- توفير ظروف عمل لائقة كتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، خدمات الرعاية الاجتماعية[5]...

ولقد ازداد الاهتمام العالمي بالمرأة خلال العقدين الأخيرين بسبب تغير مفاهيم التنمية، والانتباه إلى ضرورة التأكيد المستمر على البعد الاجتماعي في عمليات التنمية، وأصبح هناك تركيز على تنمية المرأة من خلال مناهج مخططة ومنظمة. ومع زيادة الاهتمام بالمرأة كشريك أساسي في التنمية، أصبح وضع النساء في أي مجتمع مقياسا لمدى تطور هذا المجتمع ونموه وصار تقدم المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدم النساء، وقدرتهن على المشاركة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، فلا مجال لوجود مجتمع نصف طاقاته الإنتاجية تفتقد القدرات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية، وتعاني من التخلف، وليس لها القدرة على ملاحقة التغيير العالمي، فالاستثمار في تنمية قدرات المرأة يعد أضمن سبل التنمية الاقتصادية.

ولزيادة تمكين المرأة اقتصاديا يجب أن يتم الحد من المعوقات التي تقلل من المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة الاقتصادية، إذ ترتفع نسبة البطالة بين النساء، وتنخفض مشاركة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة في كل من القطاعين العام، والخاص[6].

2. 2. المطلب الثاني: التمكين الاقتصادي كآلية لتجسيد المساواة

توطدت العلاقة بين النوع الاجتماعي والتنمية، ومفاد ذلك هو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم الإدماج بالأنشطة الحياتية كافة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية التي لم تؤثر سلبا على النساء فحسب بل وعلى الرجال أيضا، كما يسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العالقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل مهمة ومتصلة مثل: الطبقات الاجتماعية، الأنظمة، والعرق، والسن وكما يركز على الكفاءة على جانب التعرف على الفرص من أجل تحسين توزيع الموارد، والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في السياسات والبرامج التنمية ومشاريعها.

ونشير أنه تتحدد مبادئ التمكين معتمدة على التداخل والترابط بين عناصر التمكين في:

- زيادة تحسين الخدمات.
- المشاركة في التخطيط
- المسؤولية :زيادة تحسين الخدمات الأساسية
- العدالة والمساواة القانونية.

ويقابل ذلك أهدافا للتمكين يمكن عرضها فيما يلي:

- أن تتمكن المرأة من صنع قراراتها بنفسها.
- أن تتوفر لها مصادر المعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب.
- أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية.
- أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة وأن تملك زمام المبادرة الذاتية
- أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية المتصورة عنها[7].

وبالرغم من أن المرأة تشكل ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية ما تزال

أقل بكثير من المستوى الممكن. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، ما تزال مشاركة النساء في سوق العمل أدنى من مشاركة النساء، كما أن معظم العمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، إذ أنه من الملاحظ أن تمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي، وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير، كذلك تواجه النساء فروقا كبيرة في الأجور بينهن وبين الرجال. وفي كثير من البلدان، تؤدي التشوهات والتمييز في سوق العمل إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، وما يزال تمثيل النساء منخفضا في المناصب العليا، وفي مجال ريادة العمال[8].

وبذلك يتطلب تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة تغييرا هيكليا يفضي إلى التحول. ويدخل في ذلك وضع سياسات لتوجيه قوى العولمة التجارية والمالية بحيث تطوع تلك القوى التي تحدث حاليا تغييرا جذريا في عالم العمل، تطويعا يجعلها تعود بالفائدة على المرأة والفقراء العاملين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. كما يتطلب وضع سياسات في مجالي الاقتصاد الكلي وسوق العمل تهيئ فرص عمل لائقة وتحمي حقوق العمال وتوفر أجورا تكفي للعيش الكريم.

ويستلزم تسخير الابتكارات التكنولوجية لتسريع التقدم في سبيل زيادة استفادة المرأة من الخدمات المالية والتكنولوجيا الرقمية. ويتطلب توافر الإرادة السياسية وإقامة شراكات لوضع وتنفيذ سياسات تدمج منظورات المساواة بين الجنسين في مؤسسات العمل والبرامج على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي؛ وتوفير الحماية الاجتماعية وضمان الدخل للعاملات؛ والاعتراف بالرعاية والعمل المنزلي بدون أجر وتقليصهما وإعادة توزيعهما، حتى يتسنى للمرأة أن تستفيد من الفرص والثمار الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل. ويلزم إحداث زيادة كبيرة في التمويل من جميع المصادر من أجل التنفيذ الكامل والعاجل للالتزامات القائمة والجديدة لتمكين المرأة اقتصاديا وتوفير العمل الكريم والعمالة الكاملة والمنتجة للمرأة[9].

كما أنه في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمرأة، فإنه يستلزم إعادة النظر في هيكل سوق العمل أو طبيعته، وذلك بالتوسع في أنماط العمل غير التقليدية تتماشى مع التغيرات العالمية فمثلاً الإكثار من نظام العمل لبعض الوقت time Part – والذي يسمح بدرجة مرونة تتماشى مع ظروف المرأة ومع قيامها بدورها في اقتصاديات الرعاية economy – Care وبالتالي يشجع على

زيادة مساهمتها في سوق العمل. يضاف إلى ما سبق، أن هذا البديل قد يخفض من فترات الانقطاع عن العمل والذي تتعرض له المرأة في النظام التقليدي من أجازات الوضع ورعاية الطفل[10]...

ومنه فإن المرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وأن قضايا المرأة متشابكة في جميع المجالات ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل، فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء، كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية .

خصوصا وأن التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكة عادلة بين المرأة والرجل تكون بموجبها النساء مشاركات في خطط وبرامج التنمية ومستفيدات من مخرجاتها ولغرض تحقيق التنمية لا بد من التركيز على الفقرات الآتية :- التركيز على تنمية مهارات الرجال والنساء للمشاركة في تفعيل المؤسسات وتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية التي تدعم مشاركة الرجال والنساء في العمل.

- الاهتمام باحتياجات النساء والرجال الفقراء.

- تصميم مشاريع التنمية لسد الفجوة النوعية ورفع الوعي بين الرجال والنساء بالعدالة وتحسين ظروف معيشة النساء[11].

3. المبحث الثاني: آليات تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة

تمتد الآثار المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الدولي (المطلب الأول)، وعلى المستوى الوطني (المطلب الثاني).

3.1. المطلب الأول: التفعيل في الإطار الدولي

في ضوء الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة وتعزيز التكامل الاقتصادي للمرأة، قد ترغب الدول في مواصلة ترجمة التقدم الذي حققته في دساتيرها إلى جميع مجموعات القوانين لديها من أجل تطوير بيئة تشريعية متسقة تعزز الدور النشط الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد. كما تحظى الدول بالتشجيع على العمل من أجل ضمان الإنفاذ الفعال للإطار القانوني ومن أجل ضمان المساواة

وعدم التمييز بين جميع المواطنين، ولاسيما في ضوء تغير المواقف الاجتماعية، وكذلك مواجهة الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية.

ويتم تشجيع الحكومات على ما يلي :

- رفع تحفظاتها على اتفاقية سيداو والتصديق على البروتوكول الإضافي، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وإدراج تعريف للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وحظر صريح لهذا التمييز في الدستور وغيره من التشريعات المحلية ذات الصلة، بما يتفق مع المادة (01) في اتفاقية سيداو، إذا لم يكن قد تم ذلك بعد.

- ضمان إدراج الاتفاقيات الدولية والالتزامات ذات الصلة في الدستور ودمجها في النظام القانوني الوطني.

- ضمان تطبيق الأحكام الدستورية التي تشجع مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية وضمان تنوع تلك الأنشطة، بما في ذلك القضاء من خلال مشاركة أقوى للقاضيات، ووضع سياسات تعزز المساواة في هذه المجالات، ومتابعة تنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين.

- تعزيز المعرفة بين القضاة والحكام والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن القانونية بشأن الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الحكومة بجعل الاتفاقيات جزء لا يتجزأ من التعليم والتدريب القانونيين.

- اتخاذ تدابير للقضاء على القوالب النمطية للنوع الاجتماعي، بما في ذلك رفع الوعي وبناء القدرات لجميع الجهات الفاعلة في النظام القضائي، وإدماج ثقافة قانونية تدعم عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في النظام القضائي بجميع جوانبه.

- تهيئة بيئة قانونية واجتماعية وسياسية تعزز وتدعم إمكانية حصول المرأة على العدالة، بما في ذلك التمكين القانوني واسع النطاق وتوفير خدمات المساعدة القانونية بأسعار ميسورة، وإنشاء محاكم مختصة بالدعاوى الصغرى بقيمة منخفضة نسبيا -محاكم المطالبات الصغيرة-، وتكون ذات إجراءات مبسطة، إن لم تكن هذه المحاكم موجودة بالفعل، وتعزيز آليات المراقبة والمتابعة لضمان تنفيذ التشريعات.

- يجب النظر في تطبيق توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2013 بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم والتوظيف وريادة الأعمال وتوصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2015 بشأن المساواة

بين الجنسين في الحياة العامة.

وبخصوص تمكين المرأة اقتصاديا في بعض الدول العربية، فقد تم التوصل إلى أنه ينبغي إدراج معايير منظمة العمل الدولية في قوانين العمل للدول الأطراف، وتلتزم الدول الأطراف بتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات، وبتقديم تقارير دورية بشأن إجراءات تنفيذها إلى لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية.

ويجب على الدول، كل سنتين أو خمس سنوات تقديم تقارير تتضمن بشكل تفصيلي الخطوات التي اتخذتها الدول سواء في القانون أو الممارسة الفعلية من أجل تطبيق الاتفاقيات، على أن تقدم نسخا من تقاريرها إلى منظمات أصحاب العمل والمنظمات العمالية، التي قد تبدي تعليقاتها عليها. وتجتمع لجنة الخبراء سنويا لاستعراض التقارير المتعلقة بامتثال الحكومات للاتفاقيات، وتعد الملاحظات التي تنشر في تقريرها السنوي، التي يجري بحثها ومناقشتها خلال الاجتماع السنوي لمنظمة العمل الدولية، كما يمكن للجنة أيضا أن تقدم طلبات مباشرة تتعلق بمسائل أكثر تخصصا أو طلب المزيد من المعلومات، ولا تنشر هذه الطلبات في التقرير ولكنها ترسل إلى الحكومات المعنية مباشرة[12].

3.2. المطلب الثاني: التفعيل في الجزائر

الجزائر وإدراكا منها لأهمية مشاركة المرأة، حاولت تبني عدة برامج وتجسيد العديد من المشاريع من أجل توسيع مشاركة المرأة في كل الجوانب، وتحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة، فتمكين المرأة يعد من الديناميات والاستراتيجيات الهامة لتنمية المجتمع وزيادة فعاليته كما ونوعا، وهذا ما أكدت عليه توصيات المؤتمرات التي عقدتها هيئة الأمم خلال العقود الماضية كضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار[13].

كما أنه في 2014 رحبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باعتماد الجزائر عددا من التدابير الرامية إلى تحسين وضع المرأة، وزيادة مشاركتها في المناصب الإدارية، وصنع القرار ولاسيما تعزيز برامج دعم توظيف المرأة، إنشاء المشروعات متناهية الصغر، والقروض متناهية الصغر، والدمج الاجتماعي للخريجين، ومشروعات الأحياء في المناطق الريفية...

غير أن المنظمة قد لاحظت أن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يزال منخفضا للغاية، ويتغير ببطء، على الرغم من المعدل المرتفع لالتحاق الفتيات

بالمدارس، والنسبة الكبيرة للخريجات. وشجعت المنظمة الحكومة على تكثيف جهودها لتعزيز توظيف المرأة على جميع المستويات، ولا سيما في القطاع الخاص، وفي جميع أنحاء البلاد بما في ذلك المناطق الريفية، وطلبت اللجنة من الحكومة اعتماد تدابير عملية لمكافحة التحيز القائم على النوع الاجتماعي، والقوالب النمطية المتعلقة بتطلعات المرأة، وقدراتها، ومدى ملاءمتها لبعض الوظائف بعينها؛ وكذا لتمكين العمال من الذكور والإناث من التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة؛ وتقديم معلومات عن تأثير هذه التدابير، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بوضع الرجل والمرأة في العمل في القطاعين العام والخاص على السواء [14].

ودائما في إطار الحماية وبخصوص الأجهزة نجد بعض الهيئات المهمة والمتمثلة في المجلس الوطني للأسرة والمرأة [15] وهو جهاز استشاري يتولى إبداء الرأي وضمان التشاور والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة والمرأة والذي يمكن أن يساعد المرأة بصفة عامة بممارسة حقوقها بكل أنوعها لاسيما الاقتصادية منها وتتمثل مهامه فيما يلي:

- المساهمة في إعداد البرامج العملية طبقا لسياسة السلطات العمومية تجاه الأسرة والمرأة؛

- المساهمة في القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة والمرأة؛

- تقديم التوصيات بخصوص كل التدابير ذات الطابع القانوني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الرامية إلى ترقية المرأة؛

- إبداء الرأي حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسرة والمرأة؛

- العمل على جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالأسرة والمرأة ومعالجتها واستغلالها؛

- تنظيم الملتقيات والندوات والأيام الدراسية حول المواضيع المتعلقة بالأسرة والمرأة ونشر المنشورات المتعلقة بمجال نشاطه؛

- العمل على تبادل الأفكار والتجارب مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، التي لها أهداف مماثلة.

وبالرغم مما سبق فلا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير من مناصب صنع القرار، لاسيما في القطاعات الاقتصادية والمالية، مما يؤثر على تخصيص الموارد.

بيد أنه يمكن للمرأة في المناصب القيادية أن تكون قدوة لتمكين الشابات من أجل البحث عن فرص في جميع قطاعات سوق العمل ومستوياتها.

وقد نجح نظام الحصص في القطاع العام والقطاع الخاص في معالجة التمثيل الناقص للمرأة في أدوار صنع القرار السياسي والاقتصادي، بانضمامها على سبيل المثال إلى مجالس إدارة الشركات التجارية. غير أنه يلزم اتخاذ مزيد من التدابير لضمان التنفيذ الفعال لنظام الحصص، والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار[16].

4. خاتمة

نظرا لعدم إمكانية الفصل بين قضايا المرأة وقضايا المجتمع، فإن النهوض الاقتصادي بالمرأة يجب أن يتم مشروع تنموي مرحلي، مكرسا للمساواة والعدالة الاجتماعية. خصوصا وأنه بقدر ما تحظى به المرأة من تمكين بقدر ما يشير ذلك تقدمها من عدة نواحي، مع استقلاليتها في صنع القرار.

ونصل إلى صياغة الاقتراحات والتوصيات التالية:

- الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة يبدأ بمنحها الفرص التعليمية والتعليمية نفسها، في تقدير حقيقي للمساواة.

- تذليل العوائق الموجودة في إمكانية الولوج إلى المناصب والوظائف التي تتعلق بالتسيير الاقتصادي للمؤسسات العامة منها والخاصة. من مبدأ تكافؤ الفرص بدون أي تمييز يمارس ضد المرأة، وتكريس المساواة الفعلية داخل المؤسسات الاقتصادية.

- الاهتمام بالمرأة الريفية، وتطوير أوضاعها، من خلال منحها قروض للمشاركة في المشاريع التنموية، وتحسين أوضاعها المعيشية.

- المعرفة الكافية للمرأة الناتجة عن إجادتها لعملها، وقدرتها عن اتخاذ قراراتها الخاصة بالنشاط الإنتاجي والاقتصادي، باستقلالية.

- زيادة وتحسين مهارات المرأة، التي تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة في سوق العمل، ومواجهة أي صورة من صور الاستغلال.

5. قائمة المراجع:

- وزارة ، ا. (2018). تقرير التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات. العراق: وزارة التخطيط.
- الباجوري، س. (2019). تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا. مجلة

الدراسات الافريقية وحوض النيل، 2(5)، 119-130.

- سلامي، م. (2016). المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5، 183-202.
- التنمية الاقتصادية، م. ا. (2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مرزوقي، ع. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: شهيناز كشرود. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1)، 490-513.
- لجنة ، و. ا. (2010). تمكين المرأة اقتصاديا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. الدورة الرابعة والخمسون: لجنة وضع المرأة.
- شملاوي، ح.، & سقف الحيط، ن. (2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية . مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 32(11).
- صقر، هـ.، & شحاتة، ع. ا. (2009). البرنامج البحثي حول المرأة والعمل، التمكين الاقتصادي للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة. الجامعة الأمريكية بالقاهرة: مركز البحوث الاجتماعية.
- بن النوي، ع. (2019). تمكين المرأة الجزائرية. جلات دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، 2، 56-74.

6. الهوامش:

[1]- تمكين المرأة الجزائرية: عائشة بن النوي، مجلات دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 02، العدد04، 2019، ص ص 56- 74

[2]- القرار 1 للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المنعقد في بيجين خلال الفترة 4-15 أيلول/سبتمبر 1995

[3]- المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر: منيرة سلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص ص 183- 202.

[4]- تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا: سمر الباجوري، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 02، العدد 05، 2019، ص ص 119- 130.

[5]- التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: شهيناز كشرود، عمر مرزوقي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد01، 2019، ص ص 490-513.

[6]- التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية: حنان شملاوي، نهيل سقف الحيط، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 32(11)2018 .

[7]- تمكين المرأة الجزائرية: عائشة بن النوي، ص 56.

[8]- التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية: حنان شملاوي، نهيل سقف الحيط، ص11.

[9]- لجنة وضع المرأة الدورة الحادية والستون 13-24 مارس2017البند 3(أ) ، المتحدة الأمم / E CN.6/2017/3. تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير.

[10] - البرنامج البحثي حول المرأة والعمل، التمكين الاقتصادي للمرأة: المعوقات والحلول المقترحة: هالة

صقر، عبد الله شحاتة، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2009.

[11]- تقرير التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات لسنة 2018، وزارة التخطيط، العراق، 2018.

[12]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2018.

[13] - تمكين المرأة الجزائرية: عائشة بن النوي، ص56.

[14]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2018.

[15]- مرسوم تنفيذي رقم 06-421 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق 22 نوفمبر سنة 2006 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة.

[16] - تمكين المرأة اقتصاديا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، لجنة وضع المرأة الدورة الرابعة والخمسون.1-12 مارس2010. البند 3(أ).E /CN.6/2010/CRP